صندوق بوبيان للأسهم المحلية والخليجية

دولة الكويت

تقرير مراقب الحسابات المستقل والبيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

صندوق بوبيان للأسهم المحلية والخليجية

دولة الكويت

المحتويات	**الصفحة**
تقرير مراقب الحسابات المستقل	2 – 1
بيان المركز المالي	3
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر	4
بيان التغيرات في صافي الموجودات العائدة إلى حاملي الوحدات القابلة للاسترداد	5
بيان التدفقات النقدية	6
إيضاحات حول البيانات المالية	19 – 7

كي بي ام جي القناعي وشركاه
برج الحمراء ، الدور 25
شارع عبدالعزيز الصقر
ص .ب.24 ، الصفاة 13001
دولة الكويت
تلفون:7000 2228 965+

تقرير مراقب الحسابات المستقل

السادة/ حاملي الوحدات المحترمين
صندوق بوبيان للأسهم المحلية والخليجية
دولة الكويت

التقرير على تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية لصندوق بوبيان للأسهم المحلية والخليجية ("الصندوق")، والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2025 وبيانات الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر والتغيرات في صافي الموجودات العائدة إلى حاملي الوحدات القابلة للاسترداد والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وإيضاحات حول البيانات المالية تتضمن ملخص السياسات المحاسبية المادية والمعلومات التوضيحية الأخرى.

برأينا، إن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، في كافة النواحي المادية، عن المركز المالي للصندوق كما في 31 ديسمبر 2025، وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ("المعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية").

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقًا لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في بند "*مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية* " في تقريرنا. نحن مستقلون عن الصندوق وفقًا لميثاق الأخلاقيات المهنية الدولي للمحاسبين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) ("الميثاق") كما قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لمتطلبات الميثاق. باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس يمكننا من إبداء رأينا.

مسؤوليات إدارة مدير الصندوق والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية

إن إدارة مدير الصندوق مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لتلك البيانات المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية ومسؤولة عن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه إدارة مدير الصندوق ضرورياً لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية، سواء كانت نتيجة للغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تكون إدارة مدير الصندوق هي المسؤولة عن تقييم قدرة الصندوق على متابعة أعماله على أساس الاستمرارية، والإفصاح إن أمكن عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية بالإضافة إلى استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تعتزم إدارة مدير الصندوق إما تصفية الصندوق أو إيقاف عملياته؛ أو إذا كانت لا تمتلك بديلًا واقعيًا آخر باستثناء القيام بذلك.

المسؤولين عن الحوكمة هم المسؤولين عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للصندوق.

كي بي إم جي القناعي وشركاه، مراقبي حسابات بدولة الكويت ومكتب عضو في مؤسسة كي بي إم جي العالمية للمكاتب الأعضاء المستقلون والتابعة لشركة كي بي إم جي العالمية المحدودة، وهي شركة تضامن محدودة إنجليزية خاصة.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى مستوى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد، إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تكشف دائمًا الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء المادية عن الغش أو الخطأ وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر، بصورة فردية أو مجمعة، على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكامًا مهنية وحافظنا على أسلوب الشك المهني خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تتناول تلك المخاطر بالإضافة إلى الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الغش تزيد عن تلك الناتجة عن الخطأ؛ حيث أن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- فهم أدوات الرقابة الداخلية المتعلقة بالتدقيق لوضع إجراءات تدقيق ملائمة للظروف، ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول مدى فاعلية أدوات الرقابة الداخلية لدى الصندوق.

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل إدارة مدير الصندوق.

- التوصل إلى مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استنادا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي قد يثير شكًا جوهريًا حول قدرة الصندوق على متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حال توصلنا إلى وجود عدم تأكد مادي، يجب علينا أن نلفت الانتباه إلى ذلك في تقرير مراقب الحسابات حول الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو يجب علينا تعديل رأينا في حالة عدم ملاءمة الإفصاحات. تستند نتائجنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف الصندوق عن متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية.

- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإفصاحات، وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المقرر لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية تم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

التقرير على المتطلبات النظامية والقانونية الأخرى

كذلك فإننا حصلنا على المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق وأن البيانات المالية تتضمن المعلومات التي نص عليها النظام الأساسي للصندوق وتعديلاته. برأينا، أن الصندوق يمسك سجلات محاسبية منتظمة. لم يرد لعلمنا أية مخالفات خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010، وتعديلاته، بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية أو النظام الأساسي للصندوق وتعديلاته على وجه يؤثر مادياً في نشاط الصندوق أو في مركزه المالي.

د. رشيد محمد القناعي
مراقب حسابات – ترخيص رقم 130
من كي بي إم جي القناعي وشركاه
عضو في كي بي إم جي العالمية

الكويت في 29 يناير 2026

صندوق بوبيان للأسهم المحلية والخليجية
دولة الكويت

بيان المركز المالي
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

	إيضاح	2025 دينار كويتي	2024 دينار كويتي
الموجودات			
نقد ونقد معادل	5	**300,132**	1,084,594
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	6	**3,090,548**	2,967,111
موجودات أخرى		**5,143**	135
إجمالي الموجودات		**3,395,823**	4,051,840
المطلوبات			
مطلوبات أخرى	8	**6,030**	5,341
إجمالي المطلوبات		**6,030**	5,341
صافي الموجودات العائدة إلى حاملي الوحدات القابلة للاسترداد		**3,389,793**	4,046,499
متمثلة في:			
مساهمات حاملي الوحدات	7	**2,535,817**	3,095,624
عجز الوحدات	7	**(538,353)**	(350,093)
أرباح مرحلة		**1,392,329**	1,300,968
الإجمالي		**3,389,793**	4,046,499
عدد الوحدات القائمة القابلة للاسترداد	7	**2,535,817**	3,095,624
صافي قيمة الموجودات للوحدة (دينار كويتي)	9	**1.3368**	1.3072

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

مدير الصندوق

أمين الحفظ ومراقب الاستثمار

بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

	إيضاح	**2025** **دينار كويتي**	2024 دينار كويتي
إيرادات			
ربح محقق من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، بالصافي		**207,994**	125,700
خسارة غير محققة من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، بالصافي		**(223,620)**	(68,199)
إيرادات توزيعات أرباح		**173,086**	166,126
(خسارة)/ أرباح صرف العملات الأجنبية		**(22,091)**	7,381
		135,369	231,008
المصروفات			
أتعاب إدارة	*10*	**(27,932)**	(31,238)
أتعاب أمين الحفظ	*11*	**(2,327)**	(2,610)
أتعاب مراقب الاستثمار	*11*	**(2,327)**	(2,610)
أتعاب مهنية		**(6,742)**	(5,509)
مصروفات أخرى		**(4,680)**	(9,660)
صافي ربح السنة		**91,361**	179,381
الدخل الشامل الآخر		**-**	-
إجمالي الدخل الشامل للسنة		**91,361**	179,381

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

صندوق بوبيان للأسهم المحلية والخليجية
دولة الكويت

بيان التغيرات في صافي الموجودات العائدة إلى حاملي الوحدات القابلة للاسترداد
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

	عدد الوحدات القائمة القابلة للاسترداد	مساهمات حاملي الوحدات دينار كويتي	فائض/ (عجز) الوحدات دينار كويتي	أرباح مرحلة دينار كويتي	الإجمالي دينار كويتي
الرصيد في 1 يناير 2025	**3,095,624**	**3,095,624**	**(350,093)**	**1,300,968**	**4,046,499**
صافي الربح وإجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	**91,361**	**91,361**
معاملات مع حاملي الوحدات معترف بها مباشرة في حقوق الملكية					
اكتتاب في وحدات قابلة للاسترداد	**177,290**	**177,290**	**60,061**	-	**237,351**
استرداد وحدات قابلة للاسترداد	**(737,097)**	**(737,097)**	**(248,321)**	-	**(985,418)**
إجمالي المعاملات مع حاملي الوحدات	**(559,807)**	**(559,807)**	**(188,260)**	-	**(748,067)**
الرصيد في 31 ديسمبر 2025	**2,535,817**	**2,535,817**	**(538,353)**	**1,392,329**	**3,389,793**
الرصيد في 1 يناير 2024	3,727,666	3,727,666	(176,969)	1,121,587	4,672,284
صافي الربح وإجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	179,381	179,381
معاملات مع حاملي الوحدات معترف بها مباشرة في حقوق الملكية					
اكتتاب في وحدات قابلة للاسترداد	110,344	110,344	30,489	-	140,833
استرداد وحدات قابلة للاسترداد	(742,386)	(742,386)	(203,613)	-	(945,999)
إجمالي المعاملات مع حاملي الوحدات	(632,042)	(632,042)	(173,124)	-	(805,166)
الرصيد في 31 ديسمبر 2024	3,095,624	3,095,624	(350,093)	1,300,968	4,046,499

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

	إيضاح	2025 دينار كويتي	2024 دينار كويتي
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
صافي ربح السنة		**91,361**	179,381
تعديلات لـ:			
ربح محقق من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، بالصافي		**(207,994)**	(125,700)
خسارة غير محققة من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، بالصافي		**223,620**	68,199
		106,987	121,880
التغيرات في:			
- استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		**(139,063)**	(1,016,110)
- موجودات أخرى		**(5,008)**	8
- مطلوبات أخرى		**689**	(2,454)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية		**(36,395)**	(896,676)
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية			
اكتتاب في وحدات قابلة للاسترداد		**237,351**	140,833
استرداد وحدات قابلة للاسترداد		**(985,418)**	(945,999)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية		**(748,067)**	(805,166)
صافي التغيرات في النقد والنقد المعادل		**(784,462)**	(1,701,842)
النقد والنقد المعادل في بداية السنة		**1,084,594**	2,786,436
النقد والنقد المعادل في نهاية السنة	*5*	**300,132**	1,084,594

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

1. التأسيس والأنشطة الرئيسية

إن صندوق بوبيان للأسهم المحلية والخليجية ("الصندوق") هو صندوق مفتوح تأسس في 16 يناير 2020 في دولة الكويت. يخضع الصندوق لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاته بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية.

يدار الصندوق من قبل شركة بوبيان كابيتال للاستثمار ش.م.ك. (مقفلة) ("مدير الصندوق")، وتدار أنشطة الأمانة من قبل الشركة الكويتية العالمية لأمانة الحفظ ش.م.ك.م. ("أمين الحفظ"). إن مدير الصندوق هو شركة تابعة لبنك بوبيان ش.م.ك.ع. ("بنك بوبيان" أو "الشركة الأم لمدير الصندوق") وهي شركة تابعة لبنك الكويت الوطني ش.م.ك.ع. ("بنك الكويت الوطني" أو "الشركة الأم الكبرى لمدير الصندوق").

عنوان المكتب المسجل للصندوق ومدير الصندوق هو شركة بوبيان كابيتال للاستثمار ش.م.ك. (مقفلة)، ص.ب. 28950، الصفاة، 13150، دولة الكويت.

يسعى الصندوق لتنمية رأس المال بطريقة تتناسب مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال الاستثمار في الأوراق المالية للشركات المدرجة في بورصة الكويت وأسواق المال لدول مجلس التعاون الخليجي مع التركيز على الأسهم القيادية، وذلك لتحقيق عوائد تنافسية ضمن مستوى مقبول من المخاطر، كما يحق لمدير الصندوق الاستثمار في صكوك صادرة عن حكومات دول مجلس التعاون الخليجي أو بضمانتها في وقت الاستثمار و/ أو صناديق أوراق مالية أخرى أو صناديق أدوات دين أو صناديق أسواق نقد أخرى متوافقة مع الشريعة الإسلامية. كما يهدف الصندوق لتوزيع الأرباح، إن وجدت، سنويا بناء على تقدير مدير الصندوق.

مدة الصندوق هي عشر سنوات تبدأ من تاريخ تسجيله في سجل الصناديق لدى هيئة أسواق المال، ويُمكن تجديدها بعد ذلك لمدد مماثلة، وذلك بعد الحصول على موافقة أكثر من 50% من حاملي الوحدات وكذلك موافقة هيئة أسواق المال.

تمت الموافقة على إصدار هذه البيانات المالية من قبل مدير الصندوق بتاريخ 28 يناير 2026.

2. أساس الإعداد

أ) بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ("المعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية")، والقانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاته، بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية والنظام الأساسي للصندوق وتعديلاته.

ب) أساس القياس

تم إعداد البيانات المالية على أساس التكلفة التاريخية، باستثناء الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والتي تم قياسها بالقيمة العادلة.

ج) عملة التعامل والعرض

يتم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي وهو أيضاً عملة التعامل للصندوق.

3. الأحكام والتقديرات

إن إعداد البيانات المالية يتطلب من الإدارة اتخاذ أحكام وتقديرات وافتراضات قد تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المدرجة للموجودات، والمطلوبات والإيرادات والمصروفات. وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

تستند التقديرات والافتراضات المرتبطة بها إلى أساس الخبرة التاريخية بالإضافة إلى عدة عوامل أخرى، والتي يعتقد أن تكون معقولة وفقاً للظروف، وأن توفر نتائجها أساساً لاتخاذ الأحكام حول القيم الحالية للموجودات والمطلوبات التي لا تظهر بسهولة من مصادر أخرى.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات الضمنية بصورة مستمرة. يتم إدراج التغييرات في التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها تعديل التقديرات وفي أي فترات مستقبلية متأثرة.

4. السياسات المحاسبية المادية

قام الصندوق بتطبيق السياسات المحاسبية المادية المبينة أدناه بثبات في إعداد البيانات المالية، باستثناء المبين في إيضاح 4 (ب).

أ) المعايير الصادرة ولكن لم تدخل حيز التنفيذ بعد

نبين لكم أدناه المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة التي تم إصدارها، ولكنها لم تدخل حيز التنفيذ بعد، حتى تاريخ إصدار البيانات المالية للصندوق. يعتزم الصندوق تطبيق هذه المعايير، متى كان ذلك ممكنا، عندما تصبح سارية المفعول. ومن المقدر أن هذه المعايير لن يكون لها تأثير مادي على البيانات المالية للصندوق.

- تصنيف وقياس الأدوات المالية – تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية 7؛
- التعديلات على العقود التي تتعلق بالكهرباء المعتمدة على الطبيعة - التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية 7؛
- التحسينات السنوية على المعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية – مجلد 11؛
- المعيار الدولي للتقارير المالية 18 العرض والإفصاح في البيانات المالية؛
- المعيار الدولي للتقارير المالية 19 الشركات التابعة بدون المساءلة العامة: الإفصاحات؛
- بيع أو المساهمة في الموجودات بين المستثمر وشركته الزميلة أو مشروعه المشترك – تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 10 ومعيار المحاسبة الدولي 28.

ب) المعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة والتفسيرات

قام الصندوق بتطبيق التعديلات التالية اعتبارًا من 1 يناير 2025 على النحو التالي، ولكنها لا تؤثر بشكل مادي على البيانات المالية للصندوق:

- عدم إمكانية صرف العملات الأجنبية – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 21؛

ج) الأدوات المالية

الاعتراف والقياس المبدئي
يتم الاعتراف مبدئيًا بالموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي يصبح فيه الصندوق طرفاً في الأحكام التعاقدية لهذه الأدوات أو في تاريخ إنشائها.

يتم الاعتراف مبدئيًا بالموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة، مع تسجيل تكاليف المعاملة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر. ويتم الاعتراف مبدئيا بالموجودات والمطلوبات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر زائداً أية تكاليف معاملات متعلقة مباشرة بحيازتها أو إصدارها.

التصنيف والقياس
يتم قياس الموجودات المالية بناء على نموذج الأعمال لإدارة الموجودات والشروط التعاقدية للأصل إما:

- بالموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة؛ أو
- بالموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ أو
- بالموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسارة.

كما في تاريخ بيان المركز المالي، لا يوجد لدى الصندوق أي موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
الموجودات المالية ضمن هذه الفئة هي تلك الموجودات التي تم تصنيفها من قبل الإدارة عند الاعتراف المبدئي أو يتعين قياسها إلزامياً بالقيمة العادلة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9. تصنف الإدارة الأداة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والتي تستوفي بخلاف ذلك متطلبات القياس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فقط في حال كانت تستبعد، أو تخفض بشكل كبير، عدم تطابق محاسبي قد ينشأ بخلاف ذلك. إن الموجودات المالية ذات التدفقات النقدية التعاقدية التي لا تمثل فقط مدفوعات أصل المبلغ والأرباح يتعين إلزاميًا قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يتم لاحقًا قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر.

يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح من استثمارات الأسهم التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ضمن بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر عندما يثبت الحق في استلام الدفعة.

الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة
يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة في حال كانت تستوفي كلا الشرطين التاليين ولم تصنف بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال يتمثل الهدف منه في الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- يترتب على بنودها التعاقدية في تواريخ محددة تدفقات نقدية تمثل فقط مدفوعات أصل المبلغ والأرباح على أصل المبلغ القائم.

i) تقييم نموذج الأعمال
يحدد الصندوق نموذج أعماله بالمستوى الذي يعكس على أكمل وجه كيفية إدارته لمجموعات الموجودات المالية لتحقيق أهداف نشاطه. لا يتم تقييم نموذج أعمال الصندوق على أساس كل أداة على حدة، ولكن على مستوى أعلى من المحافظ الاستثمارية المجمعة ويعتمد على عدد من العوامل القابلة للقياس.

تتضمن المعلومات المأخوذة في الاعتبار ما يلي:

- السياسات والأهداف المقررة للمحفظة وتطبيق تلك السياسات في الممارسة العملية؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال المذكور) وكيفية إدارة هذه المخاطر؛ و
- تكرار وحجم وتوقيت المبيعات في الفترات السابقة، وأسباب تلك المبيعات، وتوقعاته بشأن نشاط المبيعات المستقبلية.

يعتمد تقييم نموذج الأعمال على التصورات المتوقعة بصورة معقولة بدون أخذ تصور "الحالة الأسوأ" أو تصور "حالة الضغط" في الاعتبار. في حال تحقيق تدفقات نقدية بعد الاعتراف المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للصندوق، لا يقوم الصندوق بتغيير تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال المذكور، ولكن يدرج تلك المعلومات عند تقييم الموجودات المالية التي يتم إنشاؤها أو شراؤها حديثاً في المستقبل.

ii) تقييم إذا ما كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط مدفوعات أصل المبلغ والربح (اختبار مدفوعات أصل المبلغ والربح فقط)

يقوم الصندوق بتقييم البنود التعاقدية للموجودات المالية لتحديد إذا ما كانت تستوفي اختبار مدفوعات أصل المبلغ والأرباح فقط. يُعرّف "أصل المبلغ" لغرض هذا الاختبار بأنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي ويمكن أن يتغير على مدى مدة الأصل المالي. تُعرّف الأرباح بأنها المقابل نظير القيمة الزمنية للمال ونظير مخاطر الائتمان المرتبطة بأصل المبلغ ومقابل مخاطر وتكاليف التمويل الأساسية الأخرى، وكذلك، هامش الربح. عند تقييم إذا ما كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط مدفوعات أصل المبلغ والأرباح، يأخذ الصندوق في الاعتبار إذا ما كان الأصل المالي يحتوي على بند تعاقدي من شأنه تغيير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية بحيث أنه قد لا يستوفي هذا الشرط. يأخذ الصندوق في الاعتبار:

- الأحداث الطارئة التي يمكن أن تغير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية؛
- خصائص الرفع المالي؛
- شروط الدفعات مقدمًا وتمديدها؛
- البنود التي تقيد مطالبة الصندوق بالتدفقات النقدية من الموجودات المحددة (مثل ترتيبات الموجودات بدون حق الرجوع)؛ و
- الخصائص التي تعدل مقابل القيمة الزمنية للمال – مثل التعديل الدوري لمعدلات الأرباح.

إن البنود التعاقدية التي ينشأ عنها أكثر من الحد الأدنى للتعرض للمخاطر أو التذبذب في التدفقات النقدية التي لا ترتبط بترتيب إقراض أساسي لا يترتب عليها تدفقات نقدية تعاقدية تمثل فقط مدفوعات أصل المبلغ والأرباح. وفي مثل هذه الحالات، يقاس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

إن الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة تتضمن النقد والنقد المعادل والموجودات الأخرى.

النقد والنقد المعادل

يتكون النقد والنقد المعادل من النقد لدى البنوك والحساب النقدي للوسيط، والتي تخضع لتغيرات ضئيلة في القيمة العادلة ويتم استخدامها من قبل الصندوق في إدارة التزاماته قصيرة الأجل.

موجودات أخرى

يتم الاعتراف بالموجودات الأخرى الناتجة من أنشطة الصندوق بالتكلفة المطفأة حيث توصلت الإدارة إلى أن هذه الموجودات الأخرى يتم الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ومن المتوقع أن يترتب عليها تدفقات نقدية تمثل فقط أصل المبلغ والأرباح. قام الصندوق بتحليل خصائص التدفقات النقدية التعاقدية لهذه الأدوات وتوصل إلى أنها تستوفي معايير القياس طبقاً لطريقة التكلفة المطفأة.

يتم القياس اللاحق للموجودات الأخرى بالمبالغ الأصلية غير المخصومة المتعاقد عليها ناقصاً أي خسائر ائتمان متوقعة. يتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة عند الاستبعاد ضمن بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر.

إعادة تصنيف الموجودات المالية

لا يقوم الصندوق بإعادة تصنيف موجوداته المالية بعد الاعتراف المبدئي بها إلا في الظروف الاستثنائية التي يقوم فيها الصندوق بشراء أو بيع أو إنهاء قسم من أقسام النشاط.

المطلوبات المالية

يُصنف الصندوق المطلوبات المالية غير المشتقة كمدرجة بالتكلفة المطفأة. يتم الاعتراف بهذه المطلوبات المالية مبدئيًا بالقيمة العادلة ناقصًا أي تكاليف معاملات متعلقة بها مباشرة. لاحقًا للاعتراف المبدئي، يتم قياس هذه المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. لا يحتفظ الصندوق بأي مطلوبات مالية مشتقة.

تتضمن المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة مطلوبات أخرى.

لا يحتفظ الصندوق بأي مطلوبات مالية مشقة.

انخفاض قيمة الموجودات المالية
طبق الصندوق منهجية عامة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة على الموجودات المالية. وفقاً للطريقة العامة، يتم تسجيل خسائر الائتمان المتوقعة على ثلاث مراحل. بالنسبة لمخاطر الائتمان التي لم تتعرض لازدياد جوهري منذ الاعتراف المبدئي، فيتم احتساب مخصص لخسائر الائتمان الناتجة من أحداث التعثر المحتملة خلال مدة 12 شهر التالية (خسائر الائتمان المتوقعة خلال 12 شهر- المرحلة 1). بالنسبة للمخاطر التي تعرضت للازدياد الملحوظ في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي، فيتم احتساب مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة على مدى الأعمار المتبقية للتعرض دون النظر توقيت إلى التعثر (خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة - المرحلة 2). بالإضافة إلى ذلك، يقيس الصندوق مخصصات الخسائر بقيمة تعادل خسائر الائتمان على مدى عمر الأداة التي انخفضت قيمتها الائتمانية استنادا إلى الدليل الموضوع للانخفاض في القيمة (خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة المصنفة في المرحلة 3).

في تاريخ كل بيان مركز مالي، يقوم الصندوق بتقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي من خلال مقارنة مخاطر التعثر التي حدثت على مدار العمر المتوقع المتبقي اعتباراً من تاريخ بيان المركز المالي مع مخاطر التعثر في تاريخ الاعتراف المبدئي بالأداة المالية. يستخدم الصندوق مزيجًا من المعايير النوعية والكمية لتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان. يتم تحويل الموجودات المالية إلى المرحلة 2 بمجرد التأكد من وجود زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان.

يفترض الصندوق أن مخاطر الائتمان على أصل مالي قد زادت زيادة كبيرة إذا تجاوزت مدة استحقاقها أكثر من 30 يومًا.

في تاريخ كل بيان مركز مالي، يقوم الصندوق أيضاً بإجراء تقييم لتحديد ما إذا انخفضت القيمة الائتمانية للموجودات المالية. يعتبر الصندوق أن الأصل المالي قد تعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية في حالة وقوع حدث واحد أو أكثر ذي تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لتلك الأدوات المالية. تصنف كافة الموجودات المالية التي تعرضت للانخفاض في القيمة الائتمانية ضمن المرحلة 3 لأغراض قياس خسائر الائتمان المتوقعة.

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان بالنسبة للموجودات المالية قد ارتفعت بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي، ينظر الصندوق في المعلومات المعقولة والمؤيدة، بما في ذلك التحليل النوعي والكمي على أساس التجربة السابقة، بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

الاستبعاد
يقوم الصندوق باستبعاد الأصل المالي عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية الناتجة من الأصل أو عندما يقوم الصندوق بنقل الحقوق لاستلام التدفقات النقدية التعاقدية على الأصل المالي في معاملة تنتقل فيها كافة مخاطر ومزايا ملكية الأصل المالي. إن أي حصة في تلك الموجودات المالية المستبعدة التي تم إنشاؤها أو الاحتفاظ بها من قبل الصندوق يتم تسجيلها كأصل أو التزام مالي منفصل.

يستبعد الصندوق الالتزام المالي عند الوفاء بالتزاماته التعاقدية أو إلغائها أو انتهائها.

مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الموجودات المالية والمطلوبات المالية، ويتم إدراج صافي المبلغ في بيان المركز المالي إذا كان هناك حق قانوني نفاذ وساري حاليًا لمقاصة المبالغ المعترف بها، وكانت هناك نية للتسوية على أساس الصافي، لبيع الموجودات وتسوية المطلوبات في ذات الوقت.

د) مساهمات حاملي الوحدات

يُصنف الصندوق الأدوات المالية المصدرة كمطلوبات مالية أو أدوات حقوق الملكية وفقًا لمضمون الشروط التعاقدية للأدوات المالية.

لدى الصندوق فئة واحدة من الوحدات القابلة للاسترداد المصدرة. هذه الوحدات هي أكثر الفئات تبعية للأداة المالية المصدرة من قبل الصندوق، وهي تخول حاملي وحدات الصندوق الحق في صافي الموجودات المتبقية عند التصفية، بعد سداد القيمة الاسمية للوحدات. تمنح الوحدات القابلة للاسترداد للمستثمرين الحق في طلب الاسترداد نقدًا بقيمة تتناسب مع حصة المستثمر في صافي موجودات الصندوق في تاريخ الاسترداد وكذلك في حال التصفية.

تستوفي وحدات الصندوق القابلة للاسترداد جميع هذه الشروط المطلوب استيفاؤها للأدوات المالية ذات خيار البيع التي تتضمن التزام تعاقدي من جانب الصندوق لإعادة شراء أو استرداد هذه الأداة نقدا أو مقابل أصل مالي آخر يتم تصنيفه ضمن حقوق الملكية.

هـ) فائض / عجز الوحدات

عند إصدار الوحدات، يتم إيداع الفائض / العجز الناتج عن الفرق بين صافي القيمة الأحدث للموجودات والقيمة الاسمية المضافة / المخصومة من حساب عجز/ فائض الوحدات. عند الاسترداد، يتم إيداع الأقساط المستحقة السداد في حساب عجز / فائض الوحدات. إلا أن الوحدات المستردة بسعر أقل من القيمة الاسمية، يتم خصم الفرق من حساب عجز / فائض الوحدات.

و) المخصصات

يتحقق المخصص في حال كان على الصندوق، نتيجة لحدث ماضي، التزامات قانونية حالية أو متوقعة يمكن تقديرها بشكل موثوق فيه ويكون من المحتمل أن يتطلب تسوية هذا الالتزام تدفق منافع اقتصادية خارج الصندوق.

ز) صافي قيمة الموجودات للوحدة

يتم احتساب صافي قيمة الموجودات للوحدة وفقا للنظام الأساسي للصندوق، وتعديلاته عن طريق تقسيم صافي الموجودات العائدة إلى حاملي الوحدات القابلة للاسترداد المفصح عنها في بيان المركز المالي على عدد الوحدات القابلة للاسترداد القائمة في تاريخ بيان المركز المالي.

ح) تحقق الإيرادات

تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح في التاريخ الذي يثبت فيه الحق في استلام الدفعة.

تمثل الأرباح والخسائر من بيع استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر الفرق بين سعر البيع والقيمة الدفترية للاستثمارات في تاريخ الاستبعاد. يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر المحققة وغير المحققة على الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر.

ط) المصاريف

يتم إثبات جميع المصاريف، بما في ذلك أتعاب الإدارة وأتعاب أمين الحفظ وأتعاب مراقب الاستثمار في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر على أساس مبدأ الاستحقاق.

ي) قياسات القيمة العادلة

يقوم الصندوق بقياس الأدوات المالية في تاريخ كل بيان مركز مالي. إن القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه مقابل بيع أصل أو دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة إلى افتراض أن معاملة بيع الأصل أو نقل الالتزام تتم إما:

- في السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام؛ أو
- في حال غياب السوق الرئيسي، في السوق الأكثر ربحاً للأصل أو الالتزام.

يجب أن يكون دخول الصندوق إلى السوق الرئيسي أو الأكثر ربحاً متاحاً. يتم قياس القيمة العادلة لأصل أو التزام باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام، على افتراض أن المشاركين في السوق سيتصرفون بما فيه مصلحتهم الاقتصادية.

عند قياس القيمة العادلة لأصل غير مالي، يتم مراعاة قدرة المشارك في السوق على تحقيق المنافع الاقتصادية من خلال أفضل وأمثل استخدام للأصل أو بيعه لمشارك آخر في السوق سوف يقوم باستخدام الأصل بأفضل وأمثل استخدام له.

يستخدم الصندوق أساليب التقييم الملائمة للظروف والتي يتوفر من أجلها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، والتي تزيد من استخدام المدخلات الملحوظة ذات الصلة وتقلل من استخدام المدخلات غير الملحوظة:

- المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المماثلة؛
- المستوى 2: أساليب تقييم يكون بها أقل مستوى من المدخلات الجوهرية بالنسبة لقياس القيمة العادلة ملحوظاً بشكل مباشر أو غير مباشر؛
- المستوى 3: أساليب تقييم يكون بها أقل مستوى من المدخلات الجوهرية بالنسبة لقياس القيمة العادلة غير ملحوظ.

أما بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم الاعتراف بها في البيانات المالية على أساس متكرر، فإن الصندوق يحدد ما إذا كانت الانتقالات قد حدثت بين مستويات التسلسل الهرمي عن طريق إعادة تقييم التصنيف (بناءً على أدنى مستوى للمدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة تقرير.

ولغرض إفصاحات القيمة العادلة، حدد الصندوق فئات للموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الأصل أو الالتزام ومستوى تسلسل القيمة العادلة على النحو الموضح أعلاه.

5. النقد والنقد المعدل

	2025	2024
	دينار كويتي	دينار كويتي
نقد لدى البنوك	**200,281**	303,990
الحساب النقدي للوسيط *	**99,851**	780,604
	300,132	1,084,594

* يمثل الحساب النقدي للوسيط مبالغ تسوية تجارية لدى وسطاء في الكويت وفي أسواق الدول الخليجية وذلك بسبب أنشطة الاستثمار.

6. استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تمثل هذه الأوراق المالية استثمارات في أسهم شركات مدرجة في دولة الكويت وباقي دول مجلس التعاون الخليجي بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. فيما يلي تفاصيل الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

	2025	2024
	دينار كويتي	دينار كويتي
أسهم شركات مدرجة – الكويت	**663,618**	1,026,000
أسهم شركات مدرجة – باقي دول مجلس التعاون الخليجي	**2,426,930**	1,941,111
	3,090,548	2,967,111

يتم عرض التسلسل الهرمي لتحديد والإفصاح عن التسلسل الهرمي للقيم العادلة للأدوات المالية في إيضاح 14.

7. مساهمات حاملي الوحدات وفائض الوحدات

مساهمات حاملي الوحدات
في 31 ديسمبر 2025، بلغ رأسمال الوحدات المصدر والمدفوع للصندوق 2,535,817 دينار كويتي موزعًا على 2,535,817 وحدة من الوحدات القابلة للاسترداد (2024: 3,095,624 دينار كويتي موزعًا على 3,095,624 وحدة من الوحدات القابلة للاسترداد) بقيمة اسمية 1 دينار كويتي لكل وحدة.

عجز الوحدات
يمثل هذا البند العجز في القيمة الاسمية نتيجة عمليات الاكتتاب في / استردادات وحدات الصندوق.

8. مطلوبات أخرى

	2025	2024
	دينار كويتي	دينار كويتي
أتعاب إدارة (إيضاح 12)	**2,172**	2,572
مصروفات مستحقة	**3,858**	2,754
اكتتابات قيد التخصيص	**-**	15
	6,030	5,341

إن الاكتتابات قيد التخصيص تمثل مبلغ تم استلامه من مكتتبين جدد بالصندوق. عن طريق تقديم طلب بذلك إلى مدير الصندوق أو وكيل البيع. يجب أن تكون الاكتتابات طبقاً لصافي قيمة الموجودات لكل وحدة في يوم التقييم ذي الصلة الذي يحل بعد تقديم الاكتتاب.

9. صافي قيمة الموجودات للوحدة

	2025	2024
صافي الموجودات العائدة إلى حاملي الوحدات (دينار كويتي)	**3,389,793**	4,046,499
عدد الوحدات القائمة القابلة للاسترداد	**2,535,817**	3,095,624
صافي قيمة الموجودات للوحدة (دينار كويتي)	**1.3368**	1.3072

10. أتعاب الإدارة

يستحق مدير الصندوق لقاء أداء المهام الموكلة إليه المنصوص عليها في النظام الأساسي للصندوق، وتعديلاته، أتعاب سنوية بواقع 0.75% (2024: 0.75%) من صافي قيمة موجودات الصندوق بما لا يتجاوز 5% من صافي قيمة موجودات الصندوق. تحتسب تلك الأتعاب على أساس أسبوعي وتدفع في نهاية كل شهر طوال مدة الصندوق (إيضاح 12).

11. أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار

أبرم الصندوق اتفاقيتين منفصلتين مع الشركة الكويتية العالمية لأمانة الحفظ ش.م.ك.م. لأداء مهام أمين الحفظ ومراقب الاستثمار. وطبقا للاتفاقيتين، يستحق أمين الحفظ ومراقب الاستثمار، كل على حدة، لقاء أداء المهام الموكلة إليه المحددة في النظام الأساسي، وتعديلاته، وبعد إتمام إجراءات تأسيس الصندوق وبدء النشاط، تقاضي أتعاب سنوية تحدد وفق نسبة مئوية من صافي قيمة موجودات الصندوق على النحو التالي:

- 0.0625% من صافي قيمة الموجودات عن أول 25,000,000 دينار كويتي (2024: 0.0625% من صافي قيمة الموجودات عن أول 25,000,000 دينار كويتي)؛ و
- 0.0500% من صافي قيمة الموجودات التي تزيد عن 25,000,000 دينار كويتي (2024: 0.0500% من صافي قيمة الموجودات التي تزيد عن 25,000,000 دينار كويتي).

12. الأرصدة والمعاملات مع الأطراف ذات الصلة

تتمثل الأطراف ذات الصلة في مدير الصندوق والشركة الأم لمدير الصندوق وحاملي الوحدات الرئيسيين والشركات التي يملكون حصصًا رئيسية فيها أو تلك التي يمكنها ممارسة تأثير هام عليها. إن جميع المعاملات مع الأطراف ذات الصلة تتم بموجب شروط يتم الموافقة عليها من قبل مدير الصندوق.

فيما يلي الأرصدة والمعاملات مع الأطراف ذات الصلة:

	2025	2024
	دينار كويتي	دينار كويتي
بيان المركز المالي		
الأرصدة لدى الشركة الأم لمدير الصندوق		
النقد لدى البنوك	**200,281**	303,990
الأرصدة لدى مدير الصندوق		
أتعاب مستحقة للإدارة (إيضاح 8)	**2,172**	2,572
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر		
المعاملات مع مدير الصندوق		
أتعاب إدارة (إيضاح 10)	**27,932**	31,238

يشترط القانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاته على ألا تقل مساهمة مدير الصندوق في وحدات الصندوق عن 100,000 دينار كويتي. كما ينص النظام الأساسي للصندوق وتعديلاته على أنه يتعين أيضًا على مدير الصندوق الاحتفاظ بما لا يزيد عن 90% من إجمالي صافي قيمة موجودات الصندوق في أي وقت من الأوقات.

إن عدد الوحدات العائدة إلى مدير الصندوق بتاريخ بيان المركز المالي بلغ 1,469,650 وحدة بمبلغ 1,964,578 دينار كويتي والذي يمثل 57.96% (31 ديسمبر 2024: 1,469,650 وحدة بمبلغ 1,921,079 دينار كويتي والذي يمثل 47.48%) من صافي قيمة موجودات الصندوق.

بلغ عدد الوحدات العائدة إلى الشركة الأم لمدير الصندوق بتاريخ بيان المركز المالي 266,807 وحدة بمبلغ 356,659 دينار كويتي والذي يمثل 10.52% (31 ديسمبر 2024: 305,875 وحدة بمبلغ 399,830 دينار كويتي والذي يمثل 9.88%) من صافي قيمة موجودات الصندوق.

13. إدارة المخاطر المالية

نتيجة لاستخدام الأدوات المالية، يتعرض الصندوق للمخاطر التالية:

- مخاطر السوق
- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة

يبين هذا الإيضاح معلومات حول تعرض الصندوق لكل من المخاطر أعلاه، كما يوضح أهداف الصندوق وسياساته وإجراءاته نحو قياس تلك المخاطر وإدارتها وكيفية إدارة الصندوق لمساهمات حاملي الوحدات.

إطار عمل إدارة المخاطر

يتولى مدير الصندوق المسئولية العامة لإعداد والإشراف على الإطار العام لإدارة المخاطر لدى الصندوق. كما أن مدير الصندوق مسئول عن وضع سياسات إدارة المخاطر بالصندوق ومراقبتها.

تم إعداد سياسات إدارة المخاطر لدى الصندوق بهدف التعرف على المخاطر التي تواجه الصندوق وتحليلها، ووضع حدود وضوابط مخاطر ملائمة، ومراقبة المخاطر ومدى الالتزام بالحدود الموضوعة. وتتم مراجعة سياسات ونظم إدارة المخاطر بشكل منتظم لتعكس التغيرات التي تحدث في ظروف السوق وفي أنشطة الصندوق. يحافظ الصندوق على مراكز متعددة من الأدوات المالية قائمة على استراتيجية إدارة الاستثمار الخاصة بمدير الصندوق والتي يتم استخلاصها بشكل رئيسي من أهداف استثمار الصندوق كما هو مبين في إيضاح رقم 1.

وفيما يلي المخاطر التي يتعرض لها الصندوق:

مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في تكبد الصندوق لخسائر مالية نتيجة حركة معاكسة في سعر سوق الاستثمارات أو الربح وأسعار صرف العملات الأجنبية. كما يقوم مدير الصندوق بمراقبة كافة مراكز السوق لدى الصندوق على أساس منتظم.

مخاطر أسعار الأسهم
إن مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر التقلبات في قيمة الأداة المالية نتيجة التغيرات في أسعار الأسهم بالسوق أو قيمة صافي قيمة الموجودات، سواء كان ذلك نتيجة عوامل محددة مرتبطة بكل استثمار على حدة أو بالجهة المصدرة للاستثمار أو كافة العوامل التي تؤثر على كافة الأدوات المتداولة في السوق.

تتألف الأدوات المالية، التي يحتمل أن تعرض الصندوق لمخاطر أسعار الأسهم، بشكل رئيسي من الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يقوم مدير الصندوق بإدارة مخاطر أسعار الأسهم من خلال تنويع استثماراته على أساس توزيع الموجودات المحدد مسبقاً في مختلف الفئات والتقييم المستمر لظروف السوق واتجاهاته وتقدير الإدارة للتغيرات طويلة الأجل وقصيرة الأجل في القيمة العادلة.

تحليل الحساسية
إن استثمارات الصندوق بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر مدرجة في أسواق أوراق مالية مختلفة. إن الزيادة / الانخفاض بنسبة 5% في أسعار سوق الأسهم الفردية، مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة، يمكن أن يؤدي إلى زيادة / انخفاض قيمة الاستثمار للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 بمبلغ 137,799 دينار كويتي (2024: 148,356 دينار كويتي).

مخاطر معدل الربح
إن مخاطر معدلات الربح تتمثل في تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية نتيجة التغير في معدلات الربح بالسوق.

لا يوجد لدى الصندوق أي مطلوبات ذات أرباح كبيرة.

مخاطر العملة
تتمثل مخاطر العملة في التغير في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية بسبب تغيرات في معدلات صرف العملات الأجنبية.

تعرض الصندوق لمخاطر العملات على الاستثمارات المقومة بعملات أخرى غير عملة التعامل المعنية للصندوق بشكل أساسي فيما يتعلق بالدرهم الإماراتي والريال السعودي والريال القطري.

	2025	2024
صافي التعرض بالعملة الأجنبية		
درهم إماراتي	**4,265,941**	3,699,397
ريال سعودي	**22,723,111**	17,970,070
ريال قطري	**3,064,826**	6,547,676

صافي التعرض بالدينار الكويتي	**2025**	2024
درهم إماراتي	**354,227**	309,858
ريال سعودي	**1,850,547**	1,474,660
ريال قطري	**256,443**	553,174

تم تطبيق أسعار الصرف التالية خلال الفترة:

	2025		2024	
	متوسط المعدل	**المعدل الفوري**	متوسط المعدل	المعدل الفوري
درهم إماراتي	**0.08330**	**0.08304**	0.08338	0.08376
ريال سعودي	**0.08170**	**0.08144**	0.08176	0.08206
ريال قطري	**0.08396**	**0.08367**	0.08410	0.08448

يوضح الجدول التالي بالتفصيل حساسية الصندوق للزيادة بنسبة 10% في قيمة الدينار الكويتي مقابل الدرهم الإماراتي والريال السعودي والريال القطري (نتيجة لتغير سعر صرف العملة الأجنبية) في نهاية الفترة بسبب التغير المفترض في أسعار السوق، مع ثبات كافة المتغيرات الأخرى. إن انخفاض الدينار الكويتي بنسبة 10% مقابل الدرهم الإماراتي والريال السعودي والريال القطري سيكون له تأثير عكسي. يشير الرقم الموجب إلى زيادة في ربح السنة وتأثير مماثل على حقوق الملكية.

	2025	2024
درهم إماراتي	**35,422**	30,986
ريال سعودي	**185,054**	147,466
ريال قطري	**25,644**	55,317

مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عجز أحد أطراف الأداة المالية عن الوفاء بالتزاماته أو ارتباطاته التعاقدية بما يترتب عليه تكبد الصندوق لخسارة مالية. إن الحد الأقصى للتعرض للمخاطر فيما يتعلق بمخاطر الائتمان الناتج من الموجودات المالية للصندوق يتكون من النقد والنقد المعادل. يتم الاحتفاظ بالنقد والنقد المعادل بشكل رئيسي لدى الشركة الأم لمدير الصندوق والوسيط.

تركز المخاطر والحد الأقصى للتعرض للمخاطر
ينشأ التركز عندما يشترك عدد من الأطراف في أنشطة أعمال مماثلة أو أنشطة في ذات الإقليم الجغرافي أو يكون لديهم عوامل اقتصادية مماثلة يمكن أن تتسبب في تأثر قدرتهم على الوفاء بالالتزامات التعاقدية بشكل مماثل بسبب التغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو ظروف أخرى. تشير التركزات إلى التأثر النسبي لأداء الصندوق بالتطورات التي تؤثر على قطاع معين أو إقليم جغرافي معين. لا يتعرض الصندوق لتركز كبير في أطراف مقابلة أو مجالات أعمال محددة.

تحليل جودة الائتمان
تمثل القيم الدفترية للموجودات المالية الحد الأقصى لمخاطر الائتمان.

	2025	2024
	دينار كويتي	دينار كويتي
النقد والنقد المعادل (إيضاح 12)	**300,132**	1,084,594
	300,132	1,084,594

جودة ائتمان الأدوات المالية
يتم تصنيف الموجودات غير المصنفة وفقًا لتصنيفات الائتمان الداخلية للأطراف المقابلة. يمكن تقييم جودة ائتمان الموجودات المالية غير المتأخرة وغير منخفضة القيمة عبر الإشارة إلى المعلومات التاريخية عن معدلات تأخر الطرف المقابل. تعرضات مخاطر الائتمان المعرفة على أنها "غير مصنفة" تحت بند الجودة "القياسية" تشمل كافة التسهيلات التي يكون فيها أداء السداد ملتزما بالشروط التعاقدية بالكامل وغير "منخفضة القيمة".

كما في 31 ديسمبر 2025 و31 ديسمبر 2024 كانت جميع الموجودات المالية غير متأخرة السداد ولم تنخفض قيمتها ومودعة لدى مؤسسات مالية بتصنيف ائتماني فوق BBB.

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة الصندوق على الوفاء بالتزاماته الناتجة عن المطلوبات المالية التي يتم تسويتها عن طريق تقديم النقد أو أصل مالي آخر. إن أسلوب الصندوق في إدارة مخاطر السيولة هو التأكد، قدر الإمكان، من توافر السيولة الكافية لتلبية التزاماتها عند استحقاقها في الظروف العادية وأوقات الضغط، وذلك دون تكبد أية خسائر غير مقبولة أو التعرض لمخاطر المساس بسمعة الصندوق.

بتاريخ بيان المركز المالي، فإن مخاطر السيولة لدى الصندوق ضئيلة حيث إن جزء كبير من موجوداته محتفظ به في صورة نقد ونقد معادل واستثمارات مدرجة ولا يوجد لدى الصندوق أي مطلوبات مالية كبيرة. تستحق جميع المطلوبات المالية للصندوق خلال 12 شهرًا من تاريخ بيان المركز المالي.

14. القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة تمثل المبلغ المستلم مقابل بيع أصل معين أو المبلغ المدفوع نظير تحويل التزام معين في إطار معاملة منظمة تتم بين الشركات المشاركة بالسوق وذلك في تاريخ قياس القيمة العادلة بالمبلغ الأصلي، أو في حال عدم توافره، في السوق الأكثر ربحية الذي يتعامل به الصندوق في ذلك التاريخ.

إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية لا تختلف بشكل جوهري عن القيمة الدفترية كما في تاريخ بيان المركز المالي نظرا لطبيعة هذه الأدوات قصيرة إلى متوسطة الأجل.

يقوم الصندوق بتصنيف الموجودات المالية في المستويات الثلاثة التالية استنادًا إلى أهمية المدخلات المستخدمة في قياس القيمة العادلة للموجودات المالية:

- المستوى الأول: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات والمطلوبات المطابقة.
- المستوى الثاني: مدخلات تختلف عن الأسعار المعلنة ضمن المستوى الأول التي يمكن قياسها للموجودات والمطلوبات إما بطريقة مباشرة (مثال: الأسعار) أو بطريقة غير مباشرة (مثال: مشتقة من الأسعار).
- المستوى الثالث: مدخلات للموجودات أو المطلوبات التي لا تعتمد على بيانات الأسواق التي يمكن قياسها (مدخلات غير قابلة للقياس).

	المستوى 1 دينار كويتي	الإجمالي دينار كويتي
2025		
أسهم شركات مدرجة – الكويت	**663,618**	**663,618**
أسهم شركات مدرجة – باقي دول مجلس التعاون الخليجي	**2,426,930**	**2,426,930**
	3,090,548	**3,090,548**

	المستوى 1 دينار كويتي	الإجمالي دينار كويتي
2024		
أسهم شركات مدرجة – الكويت	1,026,000	1,026,000
أسهم شركات مدرجة – باقي دول مجلس التعاون الخليجي	1,941,111	1,941,111
	2,967,111	2,967,111

لم تكن هناك أي تحويلات بين مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة خلال السنوات الحالية والسابقة.

15. المطلوبات المحتملة والالتزامات

لا يوجد مطلوبات محتملة أو التزامات رأسمالية قائمة كما في 31 ديسمبر 2025 و31 ديسمبر 2024.

16. إدارة رأس المال

إن النظام الأساسي للصندوق وتعديلاته، يُحدد الحد الأدنى لرأس المال الذي يجب الاحتفاظ به من قبل الصندوق، وذلك وفقًا لمتطلبات هيئة أسواق المال.

يقوم الصندوق بإدارة هيكل رأس المال من أجل إجراء التعديلات على رأس المال بما يتوافق مع التغيرات في الظروف الاقتصادية وسمات المخاطر المصاحبة لعملياته.

يُلخص الجدول التالي رأس المال المحتفظ به لدى الصندوق:

	2025 **دينار كويتي**	2024 دينار كويتي
مساهمة حاملي الوحدات	**2,535,817**	3,095,624
متطلبات الحد الأدنى لرأس المال الرقابي	**2,000,000**	2,000,000

17. أحداث لاحقة

لاحقا لتاريخ بيان المركز المالي، لم يكن هناك انخفاضا جوهريا في القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. إضافة إلى ذلك، كانت هناك معاملات استرداد واكتتاب بمبلغ 3,805 دينار كويتي وبمبلغ 3,700 دينار كويتي على التوالي حتى تاريخ التصريح بإصدار هذه البيانات المالية.

عناية السادة / حملة وحدات صندوق بوبيان للأسهم المحلية والخليجية المحترمون

الموضوع: التقرير النهائي لمكتب التدقيق الشرعي الخارجي للفترة المالية المنتهية في 2025/12/31

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

يسرنا أن نرفق لكم تقرير مكتب التدقيق الشرعي الخارجي عن الفترة المالية المنتهية في 2025/12/31

وفي هذا الصدد فإن مكتب التدقيق الشرعي الخارجي يؤكد على النقاط التالية:

- ضرورة عرض التقرير المرفق على الهيئة الإدارية للصندوق والسادة حملة الوحدات، التزاما (بالمادة 2-18-6) الواردة في الكتاب العاشر (أنظمة الاستثمار الجماعي) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتعديلاتها.
- وكذلك نؤكد ضرورة نشر هذا التقرير ضمن التقرير السنوي للصندوق وتمكين مكتب التدقيق الشرعي الخارجي من عرض التقرير على السادة حملة الوحدات من خلال حضور الجمعية العمومية، التزاما (بالمادة 2-18-6) الواردة في الكتاب العاشر (أنظمة الاستثمار الجماعي) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتعديلاتها..

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

يحيى محمد الحمادي
الرئيس التنفيذي

التاريخ: 14 / 01 /2026

راس المال المدفوع: 1,000,000 د.ك
Al Mirqab – Al Sour Street – Jassem Al Asfour Tower – 7 th Floor
Tel: +965 22960555 Fax: +965 22960556
info@mandr.com.kw
www.mandr.com.kw

السادة/ حملة وحدات صندوق بوبيان للأسهم المحلية والخليجية المحترمون

الموضوع: التقرير النهائي للتدقيق الشرعي الخارجي
عـن الفتـــرة الماليــة **2025/12/31-2025/01/01**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

فإن مكتب التدقيق الشرعي الخارجي، في يوم الأربعاء، 25 رجب، 1447، الموافق 2025/01/14 وبعد النظر في المعلومات الواردة إلينا بناء على طلب حصر العمليات والأنشطة المنفذة خلال الفترة المذكورة أعلاه، والقيام بالزيارات الميدانية، ودراسة الردود والمرفقات وفي ضوء ما سبق؛ يعرض المكتب لكم تقريره التالي حسب متطلبات هيئة أسواق المال:

أولا: نطاق عمل مكتب التدقيق الشرعي الخارجي.

يقع نطاق عمل مكتب التدقيق الشرعي الخارجي في عمل إدارة صندوق بوبيان للأسهم المحلية والخليجية من خلال التدقيق على المعاملات والعقود والأنشطة وتعاملات الأوراق المالية طبقا لقرارات هيئة الرقابة الشرعية والمعايير الشرعية المعتمدة وتعليمات الجهات الرقابية المتعلقة بالتدقيق الشرعي.

ثانيا: مسوؤلية مكتب التدقيق الشرعي الخارجي.

تقوم مسوؤلية مكتب التدقيق الشرعي الخارجي على التأكد من مدى التزام الصندوق بقرارات هيئة الرقابة الشرعية والمعايير الشرعية وتعليمات الجهات الرقابية المتعلقة بالتدقيق الشرعي.

كما تقع مسؤوليتنا في إبداء الرأي المستقل بناء على تدقيقنا وذلك فيما يتعلق بالأنشطة والعقود وتعاملات الأوراق المالية.

راس المال المدفوع: 1,000,000 د.ك
Al Mirqqab – Al Sour Street – Jassem Al Asfour Tower – 7 th Floor
Tel: +965 22960555 Fax: +965 22960556
info@mandr.com.kw
www.mandr.com.kw

ثالثا: مسؤولية الصندوق.

تقع مسؤولية الهيئة الإدارية للصندوق على القيام بجميع إجراءات المعاملات والعقود والأنشطة وتعاملات الأوراق المالية طبقاً لقرارات هيئة الرقابة الشرعية والمعايير الشرعية وتعليمات الجهات الرقابية المتعلقة بالتدقيق الشرعي.

رابعا: أهداف تقرير مكتب التدقيق الشرعي الخارجي:

- التأكد من الالتزام بتطبيق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفقاً للمرجعية الشرعية المعتمدة لدى (الشخص المرخص له – أنظمة الاستثمار الجماعي) وتعليمات الجهات الرقابية المتعلقة بالتدقيق الشرعي.
- التأكد من المعاملات والعقود والأنشطة وتعاملات الأوراق المالية التي تم فحصها والاطلاع عليها بأنها متوافقة مع قرارات هيئة الرقابة الشرعية والمعايير الشرعية وتعليمات الجهات الرقابية المتعلقة بالتدقيق الشرعي.
- توفير معالجات شرعية للمخالفات – إن وجدت– في المعاملات والعقود والأنشطة وتعاملات الأوراق المالية أو طرق تنفيذها وتحديد مدة زمنية لتنفيذ هذه المعالجات وفقاً لقرارات المرجعية الشرعية المتبعة.
- القيام بالزيارات الميدانية، والتواصل مع الإدارات عن طريق البريد الإلكتروني ووسائل الاتصال السمعية والمرئية.
- تحديد إجراءات التدقيق الشرعي الخارجي للتوصل لنتائج اعمال هذا التقرير.
- الاطلاع على تقرير وحدة التدقيق الشرعي الداخلي.
- تقييم كفاءة وفعالية إجراءات إدارة المخاطر الشرعية.
- تقييم مدى التزام الشخص المرخص له بقرارات هيئة أسواق المال ذات الصلة.
- بيان المرجعية المتبعة للمعايير الشرعية لدى (الشخص المرخص له – أنظمة الاستثمار الجماعي) في حال اختلافها عن المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).

راس المال المدفوع: 1,000,000 د.ك
Al Mirqqab – Al Sour Street – Jassem Al Asfour Tower – 7 th Floor
Tel: +965 22960555 Fax: +965 22960556
info@mandr.com.kw
www.mandr.com.kw

خامسا: إجراءات ونتائج التدقيق

1- تم الاطلاع على الهيكل التنظيمي (الهيئة الإدارية للصندوق)

2- تم الاطلاع على الحسابات المصرفية.

3- تم الاطلاع على تقارير المدقق الشرعي الداخلي.

4- تم الاطلاع على البيانات المالية.

5- تم فحص المحافظ الاستثمارية ومكوناتها. (لا يوجد)

6- تم فحص توزيعات الأرباح، والتأكد من تطهير الأرباح خلال الفترة. **(أكدت إدارة الصندوق بأنه يتم حصر جميع التوزيعات النقدية ليتم التطهير عنها في نهاية كل سنة مالية بالتعاون مع هيئة التدقيق الشرعي)**

7- تم الاطلاع على قرارات هيئة الرقابة الشرعية. (لا يوجد)

8- تم الاطلاع على الأنشطة والعقود والاتفاقيات المنفذة خلال الفترة. (لا يوجد)

9- تم الاطلاع على تعاملات الأوراق المالية (أسهم محلية وخليجية)

10- تم الاطلاع على اعتماد هيئة الرقابة الشرعية للسياسات والاجراءات الجديدة أو المعدلة خلال الفترة. (لا يوجد)

سادساً: تقييم كفاءة وفعالية إجراءات إدارة المخاطر الشرعية:

م	تصنيف المخاطر	تعريف المخاطر الشرعية وصورها
1	**المخاطر الشرعية العالية**	**تعريفها:** يعتبر الخطر الشرعي في المعاملات المالية إذا كان يؤثر سلباً في أنشطة العميل واستثماراتها وسمعته مما يستدعي تجنيب الأرباح. **معايير التقييم:** • تجنيب الإيرادات المحرمة التي حققتها المؤسسة. • مخالفة الإجراءات المعتمدة للمعاملات من الناحية الشرعية. • عدم تنفيذ قرارات هيئة الرقابة الشرعية أو تعليمات الجهات الرقابية المتعلقة بالجانب

راس المال المدفوع: 1,000,000 د.ك
Al Mirqqab – Al Sour Street – Jassem Al Asfour Tower – 7 th Floor
Tel: +965 22960555 Fax: +965 22960556
info@mandr.com.kw
www.mandr.com.kw

		الشرعي وأن يؤثر ذلك على الجانب المالي. • الإضرار الجسيم بسمعة المؤسسة نتيجة نشاط مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية. • مخالفة المؤسسة لسياسة عرض العقود الجديدة أو المعدلة على هيئة الرقابة الشرعية وكان في هذه العقود مخالفات شرعية. • الاستمرار دون تصويب مخالفة ذات مخاطر متوسطة لأكثر من ستة أشهر.
2	**المخاطر الشرعية المتوسطة**	**تعريفها:** وهي التي تؤثر في المعاملة ولكن لا تؤدي إلى بطلانها، بل يمكن إمضاؤها مع تخليصها مما يؤثر عليها، وقد تستدعي تقنية الأرباح المحصلة، وقد لا تستدعي، وقد تؤثر على سمعة العميل. **معايير التقييم:** • تأثير محدود على أرباح بعض المعاملات نتيجة خطأ شرعي في تنفيذها. • مخالفة الإجراءات المعتمدة دون التأثير على النواحي الشرعية للمعاملات. • التأثير المحدود على سمعة المؤسسة نتيجة لدخولها في أنشطة مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية من غير تأثير مالي. • مخالفة المؤسسة لسياسة عرض العقود الجديدة أو المعدلة على هيئة الرقابة الشرعية (ولم يكن في العقود أو التعديل مخالفة شرعية) • مخالفة سياسة تحصيل الموافقات الشرعية على المنتجات والعمولات الجديدة قبل التعامل بها (من غير وجود مخالفة للشريعة فيها) • مخالفة سياسة عرض النشرات الإعلانية على التدقيق الشرعي الداخلي مع وجود مخالفة شرعية في تلك النشرات. • الاستمرار دون تصويب مخالفة – منخفضة المخاطر – لأكثر من 6 شهور.
3	**المخاطر الشرعية المنخفضة**	تعريفها: وهي التي لا تؤدي إلى بطلان المعاملات ولا تؤثر فيها ولا تستدعي تنقية الأرباح، ولكن تعتبر خلاف الأولى والأفضل، وقد تؤثر على السمعة. **معايير التقييم:** • مخالفة قرارات هيئة الرقابة الشرعية من غير التأثير المالي أو على سمعة المؤسسة. • مخالفة الالتزام بالتوصيات التحسينية لهيئة الرقابة الشرعية دون أثر شرعي

راس المال المدفوع: 1,000,000 د.ك
Al Mirqqab – Al Sour Street – Jassem Al Asfour Tower – 7 th Floor
Tel: +965 22960555 Fax: +965 22960556
info@mandr.com.kw
www.mandr.com.kw

		• مخالفة سياسة عرض النشرات الإعلانية على التدقيق الشرعي الداخلي دون وجود مخالفة شرعية في تلك النشرات. • تحقق مخالفات إجرائية للمعاملات من الممكن تصويبها دون التأثير على شرعيتها.

- تم الاطلاع على الإجراءات لإدارة المخاطر الشرعية.
- تم التأكد أن إجراءات المخاطر الشرعية لدى الصندوق تقوم بكفاءة وفعالية.

سابعاً: المرجعية الشرعية المتبعة:

- اعتمد الصندوق في المرجعية المتبعة على قرارات هيئة الرقابة الشرعية المعينة في الجمعية العمومية.

ثامناً: الرأي النهائي والتوصيات:

- بعد الاطلاع على المعاملات والعقود والأنشطة وتعاملات الأوراق المالية التي نفذت من قبل الجهات المسؤولة توصل مكتب التدقيق الشرعي الخارجي إلى الرأي النهائي بعدم وجود ملاحظات على العمليات المنفذة خلال الفترة المالية المذكورة طبقاً لقرارات هيئة الرقابة الشرعية والمعايير الشرعية المعتمدة وقرارات هيئة أسواق المال ذات الصلة.

المدقق الشرعي الخارجي
علي محمد البلقاسي

راس المال المدفوع: 1,000,000 د.ك
Al Mirqqab – Al Sour Street – Jassem Al Asfour Tower – 7 th Floor
Tel: +965 22960555 Fax: +965 22960556
info@mandr.com.kw
www.mandr.com.kw